العدد (4133) السنة الخامسة عشرة - الاثنين (12) شباط 2018
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

فرضت ضرائب على المولات وصالونات الحلاقة والمراكز التجاريّة

الحكومة تتّفق مع 22 مؤسّسة دوليّة ومحليّة لسدّ عجز الموازنة

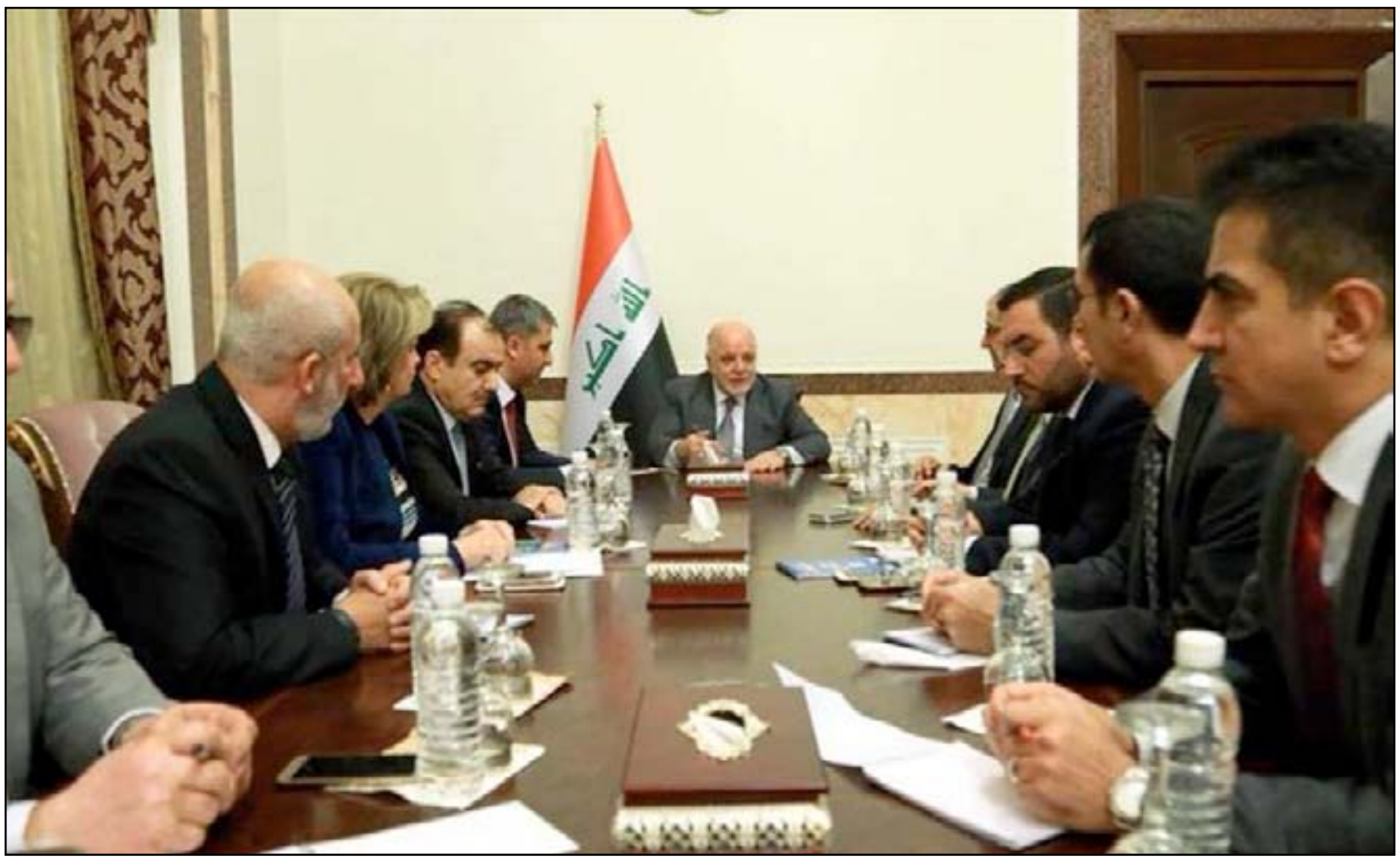

اجتماع العبادي مع وفد كردي لمناقشة الموازنة.. (أرشيف)

□ بغداد / محمد صباح

اتخذت الحكومة إجراءات تقشفية جديدة تمثلت بفرض ضرائب صارمة على السلع المباعة في المراكز التجارية والمولات وصالونات الحلاقة الرجالية والنسائية في موازنة ٢٠١٨ تصل إلى ١٠٪ وألزمتها بشراء جهاز "كاشير" لتتحقق من مبيعاتها .

ونتيجة للظروف المالية الصعبة التي تمر بها لجأت الحكومة إلى الاتفاق مع ٢٢ مؤسسة دولية ومحلية للاقتراض منها لسد عجز الموازنة الاتحادية البالغ ٢٢ تريليون دينار في حين تنتظرها فوائد تقدر بـ٨ تريليونات واجبة السداد.

وفي غضون ذلك شهدت الساعات القليلة الماضية تقارباً كبيراً بين القوى السنية والشيعية على تمرير مشروع قانون الموازنة الاتحادية بمعزل عن القوى الكردستانية التي مازالت تتمسك بخيار مقاطعة الجلسات لكسر النصاب.

وبحسب مصادر برلمانية مطلعة تحدثت لـ(المدى) ان "هناك انقساما كبيرا داخل القوى السنية بين من يدافع بقوة على تمرير قانون الموازنة مع القوى الشيعية وبين من يقف مع الكتل الكردستانية"، لافتةً إلى ان "الخيارات ما زالت مفتوحة وغير محسومة لغاية الآن".

وتوقعت المصادر التي رفضت الكشف عن هويتها ان "التصويت على قانون الموازنة الاتحادية سيكون خلال الأسبوع المقبل من أجل منح القوى البرلمانية مزيداً من الوقت للتوافق على كل الفقرات والنقاط الخلافية".

وقرر مجلس النواب في الاسبوع الماضي الاستمرار في مناقشة مشروع قانون الموازنة الاتحادية في الجلسات المقبلة بعدما استمع الى التقرير الذي قدمته اللجنة المالية النيابية المتضمن جميع المقترحات المقدمة من الكتل المعترضة على تمرير الموازنة.

وأفضت النقاشات مع ممثلي إقليم كردستان إلى الأخذ بجزء من مطالبها وتضمينها في مشروع قانون الموازنة في حين أن بعضاً من مطالبها لم تتم إضافتها.

وأرسلت الحكومة نسخة معدلة على مسودة مشروع قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٨ إلى مجلس النواب في الثامن من الشهر الجاري تضمن مطالب الكتل السياسية التي اشترطت تضمينها في القانون مقابل التصويت عليه.

وخلصت الجولات التفاوضية التي أجراها رئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي مع الكتل البرلمانية الأسبوع قبل الماضي إلى إدراج ملاحظاتها في التشريع.

وتشترط هذه القوى البرلمانية التي اتفقت مع العبادي مؤخراً، كتابة اتفاق موقع بينهما يلتزم فيه رئيس الحكومة بعدم الطعن في المواد التي تم الاتفاق على إضافتها أمام المحكمة الاتحادية مقابل التصويت على قانون الموازنة العامة.

وتعلق عضو اللجنة المالية البرلمانية ماجدة التميمي في حديثها مع لـ(المدى) عن التعديلات التي تضمنتها النسخة الحكومية المعدلة على قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٨، قائلة إن "هناك زيادة حصلت في الإيرادات العامة إذ بلغت (٩١,٦) تريليون دينار بعدما كانت مثبتة في المسودة الأولى بـ(٩٠,٤) تريليون دينار"، مشيرة إلى أن "الفرق الحاصل جاء من الإيرادات غير النفطية".

وتضيف أن "التعديلات رفعت من حجم الإنفاق العام الذي أصبح (١٠٤,١) تريليون دينار بعدما كان (١٠٣) تريليون"، مشددة على أن "التغييرات الجديدة شملت أيضا حصول زيادة متحققة في النفقات الاستثمارية".

وأرسلت الحكومة مشروع قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٨ إلى البرلمان في نهاية تشرين الثاني الماضي، بالتزامن مع دخول مجلس النواب في عطلة فصله التشريعي الثالث ،الأمر الذي أدى إلى تأجيل مناقشتها شهراً كاملاً.

وكان رئيس مجلس النواب سليم الجبوري قد أحال، مطلع الشهر الماضي، قانون الموازنة إلى اللجنة المالية النيابية لإعداد صيغة نهائية بشأنها وجمع كل الملاحظات والاعتراضات التي تخص الكتل ودمجها في المشروع.

وجمعت الكتل البرلمانية ملاحظاتها على مشروع القانون. وتجاوزت الملاحظات ٣٥ ملاحظة مشترطة على الحكومة تضمينها في المسودة مقابل مناقشتها في مجلس النواب. وتتركز الملاحظات على مخصصات البترودولار، ومخصصات الإعمار في المناطق المحررة، وموازنة إقليم كردستان.

وما زاد المشكلة تعقيداً رفض الحكومة الأخذ بكل الملاحظات. واعتبرت الاخيرة أنها مطالب شخصية وانتخابية من شأنها زيادة الدين العام وتنعكس بشكل سلبي على زيادة العجز.وفرضت الحكومة في تعديلاتها الجديدة ضريبة تصل إلى ١٠٪ على السلع المباعة في المولات ومراكز التسوق والخدمات المقدمة في صالونات الحلاقة الرجالية والنسائية وعلى الفنادق كافة وألزمتها شراء جهاز كاشير لتثبيت مبيعاتها فيه.

ووجه رئيس مجلس النواب سليم الجبوري اللجنة المالية البرلمانية، أمس، إلى التأكد من انتفاء الحاجة إلى استقطاع رواتب الموظفين وإلغائها من موازنة ٢٠١٨.

وكان مجلس النواب قد صوت في موازنة العام ٢٠١٦ على استقطاع ما نسبته ٣,٨ ٪ من رواتب الموظفين دعما لمتطوعي الحشد الشعبي والنازحين ومعارك تحرير الموصل.

وخفضت هذه التعديلات التي أجرتها الحكومة على مشروع قانون الموازنة الاتحادية العجز في موازنة العام ٢٠١٨ الذي كان ١٣ تريليون دينار.

وتوضح النائبة عن كتلة الأحرار أن "العجز خفض إلى ١٢,٥ تريليون بعد الزيادة المتحققة في الإيرادات العامة التي جاءت بعد اضافة ١٠ ٪ كضريبة على السلع المباعة في المولات ومراكز التسوق"، لافتة إلى أن "القروض المثبتة في موازنة العام الحالي ستكون من ٢٢ جهة محلية وخارجية" .

وتتابع أن "الرصيد المدور في وزارة المالية بلغ (٧٤٢) مليار دينار مع أرصدة حسابات بعض الوزارات التي تقدر بـ(٢٥٠) مليار دينار مع مبالغ القروض الخارجية يأتي لسد عجز الموازنة العامة"، كاشفة أن "فوائد الأقساط التراكمية للسنوات الماضية الواجبة الدفع في العام الحالي تصل إلى ٨,٢" .

وتواجه موازنة عام ٢٠١٨ مصيراً مشابهاً لموازنة ٢٠١٤، إذ تهدّد الاعتراضات التي تبديها مختلف الأطراف النيابية بأن تكون السنة المالية بلا موازنة".

ويتخوف مجلس النواب من إضافة مواد إلى مشروع الموازنة وتكرار السيناريو الذي اتبعته الحكومة في موازنة ٢٠١٧، إذ طعنت حكومة حيدر العبادي لدى المحكمة الاتحادية في كل المناقلات التي أجراها مجلس النواب على موازنة ٢٠١٧، والتي قدرت قيمتها بـ٢٨٠ مليار دينار.

بدوره يوضح النائب عن اتحاد القوى العراقية بدر الفحل أن "تضمين كل مطالب القوى السنية في قانون الموازنة يدفعنا للمضي بالتصويت مع التحالف الوطني"، مشيراً إلى أن "الوقت مازال لم يحسم بشكل كامل من قبل القوى البرلمانية".

وبيّن الفحل لـ(المدى) ان "اتحاد القوى العراقية اتفق في آخر اجتماع له على ضرورة تمرير قانون الموازنة العامة خلال الجلسات المقبلة" معترفاً بـ"وجود صعوبات كبيرة تواجه عملية إقرار قانون الموازنة في ظل مقاطعة الكتل الكردستانية".

العراق يواجه تحدّي الحفاظ على الاستقرار لمنع عودة داعش

□ ترجمة: المدى

قال قائد فرقة فورت دروم للجيش الأميركي الميجور الجنرال وولتر بيات إن انتصارات الجيش العراقي على داعش يجب أن تبنى على فعل سياسي واقتصادي متواصل لضمان عدم قدرة التنظيم الإرهابي على الرجوع ليشكل تهديداً مرة أخرى.

وقال الجنرال وولتر بيات، في تصريح لموقع ووترتاون ديلي تايمز الإخباري: "سيستغرق ذلك أجيالاً.. ولكننا لا نسمح للظروف بأن تتهيأ للسماح بمثل هكذا تنظيم وحشي أن يظهر من جديد بأعداد قد تهدد فعلاً بالاستحواذ على بلد وتغزو وتدمر وتحتل أرضاً. هذا ما لايمكن أن يحدث".

وتحدث الجنرال الأميركي عن الوضع الراهن لمعركة العراق ضد داعش وذلك في قاعة كلية جيفرسون كوميونتي الواقعة في نيويورك حيث سلط الضوء على مهام التدريب الحالي والمستقبلي التي تتولاها فرقته في تدريب القوات العراقية.

تمكنت القوات العراقية خلال السنتين الماضيتين من طرد مسلحي تنظيم داعش من المناطق التي كان يحتلها، وزحفت تلك القوات بهجماتها الى الأمام رغم المعارك الشديدة التي نتجت عنها خسائر كبيرة في الأرواح والمعدات والبنى التحتية.

وفي الموصل وحدها، قال الجنرال وولتر بيات، هناك ما يقارب ١٦٠٠ منتسب عراقي قتل فيما جُرح آلاف آخرون. وأضاف قائلا "هذا هو ثمن إلحاق الهزيمة بهذا العدو واسترجاع أراضي بلدهم".

ومن المقرر أن يصل كادر مقر فرقة فورت دروم الى العراق في وقت تستعد فيه البلاد لخوض الانتخابات في أيار وتتطلع الى إعادة إعمار المناطق من الدمار الضخم الذي تسبب به داعش في المدن التي كان يسيطر عليها.

وبالاضافة الى ذلك فإن مقر الفرقة والفصيل القتالي للواء الثالث في قاعدة فورت بولك يقومون بمساعدة القوات العراقية في مناطق تتمثل بأمن الحدود وتدريب الشرطة.

وقال الجنرال الاميركي "يمكن أن تنتصر في معركة وتخسر السلام ،لأنك لم تفعل أي شيء يتعلق بالسلام. الاستقرار الذي نحاول أن نوفره في هذا البلد يعدّ أمراً حيوياً".

ويقول الجنرال الاميركي إنه رغم طرد داعش من الاراضي التي كان يحتلها فإن تهديد التنظيم لم ينتهِ بعد، مؤكداً بقوله "لقد ذهبوا الى الاختباء، وقادة التنظيم هربوا ومسلحوهم انتشروا في مناطق صحراوية.. إنهم مايزالون يشكلون خطراً متنامياً في كثير من المدن".

وأشار الجنرال وولتر بيات إلى أنه بقدر ما تم تقديمه من جهود عسكرية في المعركة فستكون هناك حاجة لجهود دبلوماسية واقتصادية من أميركا وشركائها لتحسين الاستقرار في العراق.

ومضى الجنرال وولتر بيات بقوله"في النهاية إنّ ما سيعمل على تحقيق وترسيخ السلام هي الحلول السياسية والاستثمار الاقتصادي الجيد في البلد ،وهذا ما يسعى العراق الى تحقيقه. العراق يريد أن يكون شريكاً للولايات المتحدة في منطقة الشرق الاوسط".

■ *عن موقع: ووترداون ديلي تايمز*

وزارة الصناعة والمعادن
شركة أور العامة

رقم المناقصة: (٣/ م / أ /٢٠١٨) استيرادية / بالدولار (على الموازنة التشغيلية لعام ٢٠١٨)
الحد الاعلى للكلفة التخمينية الكلية: (١٣٥٠ دولار + LME) للطن الواحد
اعلان مناقصة: تجهيز ٢٠٠ طن قضبان نحاس ٨ ملم على شكل دفعتين

اعلان للمرة الأولى

تدعو الشركة المجهزين ذوي الخبرة والاختصاص للاشتراك في المناقصة الاستيرادية المرقمة (٣/ م / أ/٢٠١٨) بالدولار لتجهيز المادة المذكورة اعلاه فعلى الراغبين مراجعة مقر الشركة الكائن في مدينة الناصرية او مكتب بغداد العائد لشركتنا الكائن في منطقة الكرادة - البو جمعة - رقم الدار ١٣٩ - شارع ابو نؤاس - مجاور فندق ديانا السياحي (رقم الموبايل ٠٧٩٠١٢٩٩١٨١) للحصول على اوراق المناقصة لقاء مبلغ قدره (١٥٠٠٠٠) مائة الف دينار غير قابل للرد وتودع العطاءات في صندوق العطاءات في مقر الشركة في الساعة الثانية عشرة ظهراً ليوم الغلق الثلاثاء المصادف ٢٠١٨/٢/٢٧ وعلى ان:-

- تقدم العروض بأربعة ظروف مغلقة ومنفصلة (فني وتجاري ومستمسكات الشركة وظرف التأمينات الأولية) وتكون هذه الظروف مختومة وتثبت عليها محتويات الظروف (فني وتجاري ومستمسكات الشركة وظرف التامينات الأولية) مع رقم المناقصة وتاريخ الغلق واسم الشركة المتقدمة وفي حالة وجود مخول للشركة يزود بكتاب رسمي لتقديم العروض وظرف المستمسكات المطلوبة يشمل:

١- يلتزم المشارك بالمناقصة بتقديم تأمينات اولية ١٪ من قيمة العطاء بموجب صك مصدق معزز بكتاب رسمي يؤيد صحة صدور الصك من نفس المصرف الصادر منه الصك أو (سفتجة) أو كفالة مصرفية ضامنة عن طريق مصرف عراقي معتمد مجاز (حكومي أو اهلي) بتوقيع مدير قسم خطابات الضمان ومدير الفرع والمدير العام أو المدير المفوض أو معاونيهما معزز بكتاب رسمي صادر من المصرف المختص يؤيد فيه صحة صدو هذا الخطاب حيث يتطلب تقديم خطاب ضمان تحديد مدة صلاحيته لاتقل عن اربعة اشهر من تاريخ غلق المناقصة ويذكر فيه عبارة (تأمينات أولية) وتكون التأمينات باسم الشركة أو المدير المفوض أو احد المؤسسين حصراً ويجب ان يكون خطاب الضمان صادر من المصارف المجازة و الواردة في نشرة البنك المركزي العراقي والمرفقة طياً.
٢- شهادة تاسيس الشركة.
٣- براءة الذمة من الهيئة العامة للضرائب نافذة للعام الحالي.
٤- وصل شراء المناقصة.
٥- تقديم نسخة ملونة من بطاقة السكن.

- يتم استبعاد العطاء في حالة تقديم سعر أعلى من الكلفة التخمينية المعلنة أعلاه بأية نسبة كانت.
- الشركة غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات.
- يتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور النشر والاعلان الاخير.
- يهمل أي عطاء غير مستوفي لشروط المناقصة.
- على الشركات العربية والاجنبية التي ليس لها فرع أو وكيل في العراق يتم ارسال قيمة شراء المناقصة الى مصرف الرافدين فرع ساحة النصر ورقم الحساب ١١٦٧٩.
- بالنسبة للمصارف الاجنبية التي ليس لها فرع في العراق فيجوز لمقدم العطاء مفاتحة المصرف الاجنبي لاصدار خطاب ضمان مقابل التأمينات الاولية الى احد المصارف المجازة و الواردة في نشرة البنك المركزي العراقي في العراق وارفاق نسخة من اشعار اصدار خطاب الضمان المقابل في عطائه على ان لاتتجاوز فترة تقديم التأمينات الاولية اسبوع من تاريخ غلق المناقصة.
- يمكن الاطلاع على مواصفات المادة المطلوبة وكذلك الشروط العامة للمناقصة على موقع الشركة الالكتروني وهو كالآتي:- (www.ur.industry.gov.iq)
- وموقع الوزارة الالكتروني وهو كالآتي:- (www.industry.gov.iq)

اذا صادف تاريخ يوم الغلق عطلة رسمية فيكون اليوم الذي يليه هو تاريخ غلق المناقصة.

تدعو الشركة كافة المشاركين لحضور المؤتمر المنوي عقده في مقرها للاجابة على الاستفسارات في الساعة (التاسعة صباحاً) قبل اسبوع من تاريخ غلق المناقصة كما تدعو الشركة كافة المشاركين لحضور اجراءات فتح العطاءات الساعة الاولى من الدوام الرسمي لليوم التالي لتاريخ غلق المناقصة.

البريد الالكتروني E-mail: urscoe@ur.industry.gov.iq
ursco@gmail.com

المدير العام وكالة

TENDER ADVERTISMENT
MINISTRY OF INDUSTRY AND MINERALS
UR STATE CO.

TENDER NO: 3 / T/ U/ 2018 Imported In (USD) (operational budget for 2018)
Highest estimated cost: (LEM + 1350 $) per ton
Subject: Supply 200 ton Copper rod (8 mm) in the form two batches.
((Advertised for first time))

Our company invites suppliers who are specialized and have experience to participate in import tender No. (3 / T/ U/ 2018) in Dinar to supply the material mentioned above. They have to touch the company with get in bureau of our company located in Al- Main office in AL Nassiriyha city or Baghdad Karradah, AL-Bou -Joma'a house No.139-Abu Noaas street - beside deana hotel (Mobil No. 07901299181) to get tender papers of price (150000) Iraqi dinar nonrefundable and to hand the offers in the offers box in company's headquarter at 12 o'clock PM of the closing date on **TUESDAY 27/ February /2018**

Instruction for submitting offers as following:

-Offers should be presented with 4 closed detached envelops (commercial, technical, and company documents & bid bond envelop) stamped and addressed, number of the tender, closing date & the participant company name should be printed on each envelopes. In case of existing an authorized person of the participant company (the authorized person should have authorization letter approved from the company manager & presented the following:

1- The participants should present bid bond (1% from the total value of the offer) ID by bank cheque certified by official letter certify check issuing from the same bank or (bill of exchange) or bank guarantee from Iraqi bank (private or governmental) signed by guarantee letter department manager, branch manager, general director or authorized director or anyone who represents them certified by official letter issued from the depended bank. It required presenting bank guarantee limiting in its validity not less than four months from tender closing date. The bid bond should be obligate by company name or general manager name or any one of founded. The guarantee letter should be from the permissible banks according to list of publication prices in the central bank which attached below.
2- Establishment certificate of the company approved by the Iraqi embassy in the country of origin valid to end of current year.
3- Duty free certificate issued from taxes general corporation for current year.
4- Tender purchasing receipt bill.
- **The offer will be neglected if the price higher than above advertised estimated cost with any ratio**.
- Our company not obliged to accept the lower offers.
- The awarded company should pay the cost of publishing & the last advertising.
- Neglecting offers which that not fulfilling the tender condition.
- The foreign & Arabic companies that have no branch or Agent in Iraq can sending the amount of purchasing the tender documents to Rafidain Bank / Alnassir square - account No, 11679.
- For the foreign bank which is not have a branch in side Iraq, the participant can request from the foreign bank to issue guarantee letter as a bid bond to the one of the interdependent Iraqi bank and present a copy from this advice with the, of documents tender Therefore. The period of presenting the bid bond should not exceed **one week from the closing date of the tender**.

NOTES

-The general condition and specification for the tender will be on the company website is (www.ur.industry.gov.iq)
And the ministry website is (www.industry.gov.iq)
- If the date of closing accident an official holiday, the next day will be the date of closing
- The company invites all the participants to attend the meeting in company headquarter to reply for all enquiries, nine o'clock in the morning before seven days from the closing date of the tender.
- Also our company invites all participants to reporting the procedures of the opening the offers at the first o'clock of the following day of the closing date.

E-mail: urscoe@ur.industry.gov.iq, urscoe@gmail.com
With best regards
D.G